

Distr.: General
17 May 2007
Arabic
Original: English



التقرير الأول للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦)، المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الذي أنشأ المجلس بموجبه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وطلب إلي أن أداوم على إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في إنشاء المكتب، وفي تنفيذ القرار. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي شهدتها بوروندي منذ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بما في ذلك إطلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في ١ كانون الثاني/يناير، وحالة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الذي وقّعه في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ كل من حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. ويسلّط الضوء أيضاً على التقدم المحرز وعلى ما تبقى من تحديات متعلقة بعملية توطيد السلام

ثانيا - التطورات الرئيسية في الميدان

ألف - انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي وإطلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

٢ - انتهت ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي بنجاح في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأطلقت في هذه المناسبة حملة إعلامية سلّطت الضوء على إنجازات البعثة. وكما جاء في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/1030)، فقد تغيرت تبعية الكتيبة الجنوب أفريقية، التي تشكّل آخر الوحدات العسكرية في عملية الأمم المتحدة في بوروندي، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، وأصبحت



هذه الكتيبة تشكّل الجزء الأساسي من فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي التي تعمل على دعم تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار.

٣ - وسارت تصفية عملية الأمم المتحدة في بوروندي بسلاسة أيضا، حيث نُقل معظم أصول العملية بالفعل إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي اعتبارا من ٣٠ نيسان/أبريل. وكما هو مخطط، يُتوقع أن تكون تصفية العملية قد اكتملت بحلول ٣٠ حزيران/يونيه.

٤ - وتأسس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي رسميا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ونُسقت عملية الانتقال من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي تنسيقا جيدا، وشارك فيها جميع الإدارات والبرامج والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والحكومة، والشركاء الآخرين. وساعدت حملة توعية، قادها ممثلي التنفيذ لبوروندي، السيد يوسف محمود، على تعريف كبار المسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني والشركاء الدوليين بولاية المكتب ومهامه. وفي احتفال أُقيم في ٢٠ شباط/فبراير، افتتح الرئيس بيزر نكورونزيزا وممثلي التنفيذ لبوروندي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي رسميا.

٥ - وقد ركّز المكتب، خلال المرحلة الأولى لإنشائه، وبالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والحكومة والجهات المعنية الأخرى، على إنشاء هيكل عام لكفالة أن تعتمد الأمم المتحدة نهجا متلاحما لتوطيد السلام في بوروندي. وقد شمل ذلك قيام الأمم المتحدة بوضع استراتيجية متكاملة لدعم توطيد السلام للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تتضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وتوفر استراتيجية الدعم، التي صدّقت عليها الحكومة في ١٦ آذار/مارس، الإطار العام لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في بوروندي التي لها علاقة مباشرة بتوطيد السلام خلال مرحلة ما بعد انتهاء الصراع مباشرة.

٦ - ويجري حاليا أيضا، ضمن هذا الإطار، وضع الصيغة النهائية لبرامج مواضيعية مشتركة في مجالات السلام والحكم، وإصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة، وحقوق الإنسان والعدالة. وتهدف هذه البرامج المشتركة إلى تقديم دعمٍ موجه لتوطيد السلام لتمكين المكتب من الوفاء بالمعايير المحددة في الإضافة إلى تقرير الأمين العام المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/429/Add.1).

باء - التطورات السياسية

٧ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير هدأت نوعا ما التوترات السياسية الشديدة التي شهدتها الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٦. ومع أن الوضع ما زال هشاً، قامت الحكومة منذ كانون الثاني/يناير، باتخاذ عدة خطوات تصحيحية تهدف إلى التشجيع على زيادة الحوار وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٨ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، برأت المحكمة العليا لبوروندي الرئيس الانتقالي السابق، السيد دوميسيان نداييزي، ونائب الرئيس الانتقالي السابق السيد ألفونس - ماري كاديغي، وثلاثة آخرين كانوا رهن الاحتجاز منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦ للاشتباه في ضلوعهم في مؤامرة انقلاب مزعومة. لكن اثنين آخرين معتقلين بسبب التهم نفسها أدينوا، على الرغم من عدم وجود أدلة تثبت ضلوعهم في المؤامرة المزعومة. وقد قدّما، منذ ذلك الحين، طعنا في الحكم. واعتبر المراقبون الوطنيون والدوليون إطلاق سراح الرئيس السابق نداييزي والآخرين الذين صدر حكم بتبرئتهم انتصارا لسيادة القانون في بوروندي.

٩ - وتحسّنت العلاقات بين الحكومة ووسائل الإعلام أيضا على إثر تبرئة ثلاثة صحفيين كانوا متهمين بتهديد الأمن الوطني، وإطلاق سراحهم في ٤ كانون الثاني/يناير. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، التقى الرئيس نكورونزيزا وأعضاء من حكومته. يمثلين لوسائل الإعلام في مناسبات عدة، أعرب الطرفان خلالها عن رغبتهما في تعزيز التعاون بينهما. وفي كانون الثاني/يناير، أُطلق أيضا سراح اثنين من ممثلي المجتمع المدني كانا قد أُلقي القبض عليهما بتهمة انتقاد الحكومة، أحدهما رئيس إحدى منظمات مكافحة الفساد.

١٠ - وفي كانون الثاني/يناير، وعلى إثر تقرير مستقل لمراجعة الحسابات جرى إعداده بناء على طلب البنك الدولي، أُقيل وزير التخطيط وإعادة الإعمار الوطني، ديودونيه نجويمبونا، لضلوعه في عملية بيع الطائرة الرئاسية خلال تولّيه منصب وزير المالية، وكان هذا التصرف من جانبه قد أثار جدلا. وأصدر الرئيس نكورونزيزا أيضا مرسوما أنشئت بموجبه لجنة تحقيق لاستعراض استنتاجات تقرير مراجعة الحسابات.

١١ - واتخذت الحكومة خطوات إضافية تهدف إلى القضاء على الفساد وتحسين الحوكمة الاقتصادية، ويشمل ذلك القضاء على الاحتكارات القائمة لتوزيع سلع الاستهلاك الجماهيري، من قبيل السكر. وبدأت الحكومة أيضا في تطبيق مبادئ وإجراءات الإدارة المالية العامة. وفي هذا السياق، أعيدت مهمة ممارسة الرقابة على دفع مرتبات الموظفين الحكوميين العاملين في قطاع الأمن إلى وزارة المالية في شباط/فبراير.

١٢ - وشهد حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية تطورات هامة. ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت عضوية الحزب في مقاطعة جيتيغا واعتمدت توصيات تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الحزب. وأنشئت أيضا لجنة توجيهية أوكلت إليها مهمة التحضير لمشاركة الحزب في انتخابات عام ٢٠١٠.

١٣ - ويُقال إن حوالي ١٤٠٠ عضو من حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية وقّعوا، على إثر ذلك، التماسا يطالب بانعقاد مؤتمر استثنائي للحزب لمناقشة توجهات الحزب وقيادته. وأثار هذا جدلا داخليا قويا بين مؤيدي رئيس الحزب، حسين رجبو، ومعارضيه. وعلى الرغم من اعتراضات السيد رجبو، عُقد مؤتمر استثنائي للحزب في ٧ شباط/فبراير. وأدت النتائج التي تمخض عنها المؤتمر إلى إعادة تنظيم هيكل الحزب، وتعيين سفير بوروندي في كينيا، جيريمي نغينداكوماننا، رئيسا جديدا للحزب. وعُيّن الرئيس نكورونزيزا رئيسا للهيئة الرقابة في الحزب المعروفة باسم "مجلس الحكماء"، في حين عُيّن السيد رجبو عضوا.

١٤ - لكن السيد رجبو ما لبث أن طعن في شرعية المؤتمر الذي لم يحضره. وفي ١٦ شباط/فبراير، طالب مؤيدو السيد رجبو في البرلمان المحكمة العليا بإعلان بطلان المؤتمر، لكن المحكمة العليا رفضت الدعوى في ٦ نيسان/أبريل بعد عدة جلسات. وفي ٧ آذار/مارس، انسحب ٢١ عضوا في البرلمان من حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية من مجموعة الحزب البرلمانية تأييدا للسيد رجبو، مما أدّى إلى تعميق الشرخ داخل الحزب الحاكم، وإلى حرمانه من الحصول على أغلبية مطلقة في البرلمان. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، رُفعت الحصانة البرلمانية عن السيد رجبو، واحتُجز على إثر اتّهامه بتهديد الأمن الوطني، ويُقال إن هذا الاتهام يستند إلى أدلة جرى تقديمها إلى النائب العام. وكان السيد رجبو رهن الاحتجاز حتى ٣٠ نيسان/أبريل.

١٥ - ومنذ شباط/فبراير، جرى استبدال العديد من كبار الموظفين الذين يقال إنهم على صلة بالسيد رجبو. وشمل ذلك، بالإضافة إلى الأعضاء في قيادة الحزب، النائب الثاني للرئيس، ورئيس الجمعية الوطنية، والنائب الثاني لرئيس مجلس الشيوخ. وجرى أيضا استبدال وزير التخطيط والاتصالات والإعلام، ووزير التجارة والصناعة. وشملت التغييرات أيضا بعض رؤساء الشركات العامة ورؤساء البلديات.

١٦ - وفي غضون ذلك عادت النائبة الثانية السابقة للرئيس، السيدة أليس نزومكوندا، إلى بوروندي بعد قضاء ستة أشهر في المنفى. ومنذ ذلك الحين أعيدت إليها عضويتها في البرلمان وانتخبت في ٢٥ نيسان/أبريل نائبة أولى لرئيس الجمعية الوطنية.

١٧ - واعتبرت أحزاب المعارضة والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان تنحية السيد رجبو وأتباعه تطوراً إيجابياً. كما لقي ترحيباً الالتزام المعلن من القيادة الجديدة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بتحسين معايير الحكم بطرق منها مكافحة الفساد وإقامة حوار سياسي بناءً مع أحزاب المعارضة وتحسين العلاقات مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني.

١٨ - غير أن منظمات المجتمع المدني أعربت عن بعض القلق إزاء ما تُسفر عنه التغيرات الحاصلة داخل الحزب الحاكم من آثار مباشرة على تمثيل المرأة، حيث إن ثلاث نساء على الأقل ممن يتقلدن مناصب عليا قد استعيض عنهن برجال. وقد اعترفت الحكومة بهذه الشواغل وتعهدت بالعمل على تصحيح اختلال التوازن بين الجنسين على وجه السرعة، ولا سيما داخل الهيئة التشريعية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل كان يدور في البرلمان نقاش بشأن التوازن بين الجنسين والتوازن بين الفئات الإثنية داخل الحكومة.

١٩ - وفي ١٣ آذار/مارس، وجه أعضاء مجلس الشيوخ رسالة إلى الرئيس نكورونزيزا تلقي الضوء على التجاوزات الدستورية التي حدثت خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من ولايته. ومن تلك التجاوزات عدم احترام التوازنات السياسية داخل الفرع التنفيذي للحكومة، على النحو الذي ينص عليه الدستور. ووافقت الرئاسة على الاستجابة فوراً للمسائل المثارة في رسالة مجلس الشيوخ. وفي هذا السياق دعت عدة أحزاب سياسية إلى إجراء إعادة تشكيل للحكومة تجسد الترتيبات الدستورية لتقاسم السلطة.

جيم - البعد الإقليمي

٢٠ - حدثت تطورات إيجابية على الصعيد الإقليمي. فخلال اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في نيروبي، في كانون الأول/ديسمبر، وقعت البلدان الأساسية الأحد عشر على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويشمل الميثاق ما يلي: ١٠ بروتوكولات؛ وأربعة برامج عمل في مجالات السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والمسائل الإنسانية والاجتماعية؛ وصندوقاً خاصاً لإعادة التعمير والتنمية؛ وآلية إقليمية للمتابعة. وأقر أيضاً خلال مؤتمر القمة ترشيح بوروندي لاستضافة الأمانة التنفيذية الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبدأت الأعمال التحضيرية عقب وصول الأمانة التنفيذية للمؤتمر، السيدة ليبيراتا مولامولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) إلى بوجومبورا. ومن المقرر عقد أول اجتماع وزاري بعد المؤتمر في بوجومبورا في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو.

٢١ - وواصلت الحكومة أيضا العمل من أجل الحصول على العضوية الكاملة في جماعة شرق أفريقيا إثر القرار الذي اتخذ خلال مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول الجماعة الذي عُقد في دار السلام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتتوقع بوروندي أن تصبح عضوا كاملا العضوية في الجماعة في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٢٢ - وفي غضون ذلك استضافت بوروندي عددا من الاجتماعات الإقليمية الهامة، منها اجتماع اللجنة الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الثلاثية زائدا واحدا؛ إضافة إلى اجتماع على مستوى الوزراء لإحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. التي تضم بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والتي ظل نشاطها معطلا لمدة ثلاث عشرة سنة بسبب الصراعات الدائرة في المنطقة.

٢٣ - ويتوقع أن تعزز الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى التعاون الإقليمي في مجالات محددة ذات أولوية، منها السلام والأمن، والديمقراطية والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية. وأعلن الاتحاد الأوروبي تبرعه بخمسين مليون يورو لدعم بدء نشاط الجماعة. ويُتوقع عقد اجتماع متابعة في بوجومبورا في أيلول/سبتمبر.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢٤ - استمر تحسُّن الحالة الأمنية العامة في بوروندي. ففي آذار/مارس، استعرضت الأمم المتحدة مقاطعات بوبانزا، وسيبيتوك، وريف بوجومبورا، الواقعة غرب البلد، وقامت فيما بعد بتخفيض مرتبتها الأمنية من المرحلة ٤ إلى المرحلة ٣. وستواصل الاستعراضات المنتظمة للحالة الأمنية لكفالة وجود ترتيبات أمنية مناسبة لجميع موظفي الأمم المتحدة في بوروندي.

٢٥ - ورغم التحسن العام، ظل معدل الجريمة مرتفعا في جميع أنحاء أراضي البلد بما في ذلك في بعض الحالات ضد موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية. فقد انتشرت جرائم القتل والسرقة والاعتصاب التي تُنسب ارتكاب بعضها إلى أفراد من قوات الأمن الوطنية. وظل ارتفاع عدد الأسلحة الصغيرة والقنابل اليدوية المتداولة مدعاة لقلق أمني بالغ إلى جانب استمرار انتقال الأسلحة بصورة غير مشروعة عبر حدود بوروندي التي يسهل اختراقها. ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة للشروع في تنفيذ برنامج نزع سلاح المدنيين لم يتحقق أي تحسن في هذا المجال منذ تقريره الأخير.

رابعاً - الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٢٦ - حدثت تطورات هامة فيما يتعلق بنظر لجنة بناء السلام في الحالة في بوروندي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي كانون الأول/ديسمبر أيد الاجتماع الثاني للجنة المخصص لبوروندي التوصية الداعية إلى تخصيص موارد من صندوق بناء السلام لبوروندي. وقد وافقت فيما بعد على تخصيص ٣٥ مليون دولار لبوروندي استناداً إلى خطة الحكومة المتعلقة بأولويات بناء السلام. ومنذ ذلك الحين عكفت اللجنة التوجيهية لبناء السلام المشتركة بين الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي على وضع مقترحات المشاريع التي ستمول من صندوق بناء السلام بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين.

٢٧ - ووافقت اللجنة التوجيهية على مشروعين يهدفان إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وتعزيز قدرة اللجنة الوطنية للأراضي. وفي سبيل دعم إصلاح قطاع الأمن، وافقت اللجنة التوجيهية أيضاً على مشروعين لتعزيز قدرة اللجنة التقنية الوطنية لترع سلاح المدنيين ودعم أنشطة التوعية قبل تنفيذ مبادرات نزع سلاح المدنيين. وسيدعم مشروع خامس إصلاح ثكنات قوات الدفاع الوطني في ١٤ موقعا. وسيتيح إنجاز هذا المشروع لقوة الدفاع الوطني إعادة تجميع أفرادها بعيداً عن المراكز السكانية، وتعزيز عملية الاندماج، وتعزيز القيادة والمراقبة والانضباط. وسيتمكن أيضاً من إيجاد نظام أكثر أماناً لتخزين الأسلحة.

٢٨ - وفي آخر آذار/مارس، قامت مساعدة الأمين العام لدعم بناء السلام بزيارة بوروندي قبل الزيارة التي قام بها وفد لجنة بناء السلام في الفترة من ١١ إلى ١٤ نيسان/أبريل. وترأس وفد اللجنة المؤلف من ثمانية أعضاء الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة بصفته رئيساً للتشكيلة المخصصة لبوروندي، وضم الوفد ممثلين من أنغولا وأوغندا وباكستان وجامايكا وكرواتيا ومصر والنرويج والهند. والتقى الوفد مع رئيس بوروندي، والنائب الأول للرئيس، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس الجمعية الوطنية، ووزراء في الحكومة، وممثلي القضاء، ومع شركاء متعددي الأطراف وثنائيين، ومثلي جميع الأحزاب السياسية، ومنظمات إقليمية، وطائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وساعدت الزيارة أعضاء اللجنة على اكتساب فهم مباشر لتحديات توطيد السلام التي تواجه بوروندي وفي مناقشة الخطوط العريضة لإطار استراتيجي لتوطيد السلام يعتمد على كل من حكومة بوروندي واللجنة.

٢٩ - وبناء على طلب لجنة بناء السلام، يقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الدعم للحكومة وللجنة بناء السلام بهدف وضع إطار استراتيجي لبناء السلام سيكون أساساً لالتزام اللجنة الطويل الأجل في بوروندي، والتحديد الواضح لالتزام جميع الأطراف الفاعلة

الوطنية والدولية والأدوار والمسؤوليات المنوطة بها. وسيكون هذا الإطار الذي سيستند إلى السياسات والاستراتيجيات الحالية المتعلقة بتوطيد السلام تكملةً للدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في كفالة زيادة تنسيق واتساق المساعدة الدولية المقدمة إلى بوروندي على أرض الواقع. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قدم وزير الحكم الرشيد المسودة الأولى للإطار خلال اجتماع غير رسمي للجنة مخصص لبوروندي. ويتوقع وضع الصيغة النهائية للإطار في حزيران/يونيه وهو الموعد الذي ستعتمده فيه اللجنة رسمياً.

٣٠ - وفي إطار عملية وضع الإطار الاستراتيجي عقدت اللجنة اجتماعاً مواضيعياً غير رسمي في آذار/مارس لمناقشة الحكم الرشيد في بوروندي. ويُرتقب عقد اجتماعات إضافية في أواخر أيار/مايو تركز على مجالات أخرى ذات أولوية من مجالات بناء السلام، أبرزها إنعاش المجتمعات المحلية وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن.

خامساً - توطيد السلام: التقدم المحرز والتحديات المتبقية

ألف - إنهاء الصراع: تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار

٣١ - ظل تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار معطلاً بالرغم من إحراز بعض التقدم في الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي كانون الأول/ديسمبر، عقد فريق تيسير عملية السلام الجنوب أفريقي اجتماعاً في دار السلام توصل الطرفان فيه إلى اتفاق بشأن مسألة توفير الحصانة المؤقتة لأعضاء قوات التحرير الوطنية وإطلاق سراح المحتجزين منهم ممن رُشحوا للمشاركة في الآلية المشتركة للتحقق والرصد التي نص عليها الاتفاق.

٣٢ - ومن الخطوات الأخرى التي اتخذت في كانون الأول/ديسمبر صوب تنفيذ الاتفاق تفعيل فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة، ووصول العميد م ي فاكو (جنوب أفريقيا)، رئيس الآلية المشتركة للتحقق والرصد، إلى بوروندي.

٣٣ - وفي أعقاب إفراج الحكومة عن ٦ سجناء من أفراد قوات التحرير الوطنية، قام فريق الميسرين الجنوب أفريقي في ١٨ شباط/فبراير بمرافقة ١٧ من أفراد قوات التحرير الوطنية إلى بوروندي للمشاركة في عمل الآلية المشتركة. وفي ١٩ شباط/فبراير، رأس فريق الميسرين الاجتماع الأول لآلية الرصد الذي شارك فيه ممثلون للطرفين، والفريق التقني الإقليمي، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. واتفق أعضاء آلية الرصد على أولويات الآلية، وهي تحديد مواقع مناسبة لتجمع مقاتلي قوات التحرير الوطنية، وتشكيل فريق مشترك للاتصال لتناول مسألة السجناء السياسيين وأسرى الحرب.

٣٤ - بيد أن عمل الآلية تعطل في ٢٢ شباط/فبراير حين اتهمت الحكومة قوات التحرير الوطنية بانتهاك وقف إطلاق النار في حادث وقع في بوجومبورا وأدى إلى مقتل ضابطين من قوات الشرطة الوطنية البوروندية. وانتقلت إلى موقع الحادث بعثة لتقصي الحقائق تابعة لآلية الرصد ورافقتها وزراء العلاقات الخارجية والتعاون الدولي، والعدل، والداخلية والأمن العام، والدفاع وشؤون قدامى المحاربين، فضلا عن ممثلي التنفيذ وبعض أعضاء السلك الدبلوماسي. وجرى في وقت لاحق تمحيص مشترك للوقائع لم يتسن من خلاله إثبات تورط قوات التحرير الوطنية. واستأنفت آلية الرصد عملها في ٢٨ شباط/فبراير وشكلت لجنة دائمة للتحقيق في كافة ادعاءات حدوث انتهاك لوقف إطلاق النار.

٣٥ - ولم يُحرز، مع الأسف، إلا النزر اليسير من التقدم في الاجتماعات التالية لآلية الرصد. وفي ٢٧ آذار/مارس، علقت آلية الرصد أنشطتها تبعا لشروط مسبقة وضعها ممثلو قوات التحرير الوطنية. وتشمل هذه الشروط التفاوض بشأن اتفاق تقني يتعلق بالقوات، وانسحاب قوة الدفاع الوطني البوروندية من المقاطعات التي قد يتجمع فيها مقاتلو قوات التحرير. وطلب ممثلو قوات التحرير الوطنية أيضا إلى آلية الرصد مناقشة طرائق إدماج الحركة في المؤسسات الوطنية قبل بدء نزع سلاح مقاتليها وتسريحهم.

٣٦ - وفي محاولات للخروج من هذا المأزق، اجتمع فريق الميسرين الجنوب أفريقي بالرئيس نكورونزيزا وقادة قوات التحرير الوطنية في أوائل نيسان/أبريل. وأكد الجانبان مجددا التزامهما بتنفيذ الاتفاق. وأعرب الرئيس نكورونزيزا كذلك عن استعداده لاستيعاب أفراد قوات التحرير في المؤسسات الوطنية، بما في ذلك عن طريق ترشيحهم لشغل وظائف فنية ودبلوماسية في الحكومة يعين شاغلوها دون انتخاب. وبينما اتفق الجانبان على أن اجتماعا بين الرئيس نكورونزيزا وقائد قوات التحرير الوطنية أغاثون رواسا من شأنه المساعدة على بناء الثقة بين الطرفين وتمهيد الطريق لاستئناف تنفيذ الاتفاق، فإنهما لم يستطيعا الاتفاق على مكان لعقد هذا الاجتماع. وظلت آلية الرصد معلقة حتى ٣٠ نيسان/أبريل.

٣٧ - وفي الوقت نفسه، أسفر تعطل تنفيذ الاتفاق عن تصعيد لأنشطة قوات التحرير الوطنية خلال الفترة الأخيرة شمل تكثيف التجنيد في مقاطعات بوبانزا وسييتوكيه وريف بوجومبورا. ولا تزال المشاق التي يتعرض لها السكان والمنسوبة إلى قوات التحرير الوطنية مستمرة، ومنها على سبيل المثال النهب والابتزاز ونصب الكمائن وعمليات الاختطاف والسطو. كذلك وردت أنباء عن اضطلاع مقاتلي قوات التحرير الوطنية بأعمال حفظ القانون والنظام في بعض المناطق. وواصلت قوات الأمن الوطنية القبض على أفراد متهمين بانتمائهم إلى قوات التحرير الوطنية أو بالتعاون معها، واحتجازهم.

باء - التسريح وإعادة الإحلاق وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن

٣٨ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، قامت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإحلاق وإعادة الإدماج بتسريح ٨٨٦ فردا من أفراد قوات التحرير الوطنية، من ضباط الصف والجنود على حد سواء، منهم ٢٢٣ معوقا. ويبلغ عدد المقاتلين الذين جري تسريحهم منذ بدء البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ما مجموعه ٦٨٨ ٢٢ شخصا منهم ٤٩٤ من النساء و ٣٠٤١ من القُصّر.

٣٩ - وبدعم من البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وفريق الميسرين الجنوب أفريقي، أُجريت الاستعدادات اللازمة حتى تتمكن الأمانة التنفيذية من تسريح مقاتلي قوات التحرير الوطنية حالما يُستأنف تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار. وشملت تلك الاستعدادات وضع خطة تنفيذية مشتركة لترع السلاح والتسريح الشاملين لكي تنظر فيها الآلية المشتركة للتحقق والرصد.

٤٠ - وأُحرز تقدم أيضا فيما يتعلق بمقاتلين يُفترض انتمائهم إلى قوات التحرير الوطنية كانت الحكومة قد احتجزتهم في موقع في براندا منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأصدرت الحكومة مرسوما يقضي بإنشاء آلية للتحقق من صفة المقاتلين من أجل التعامل مع هذه الفئة من المقاتلين التي يُعتقد أن بعض أفرادها هارب من قوات التحرير الوطنية التي يقودها أغاتون رواسا والبعض الآخر ذو صلة بالجنح المنبثق عن تلك الحركة والذي يقوده جان بوسيو سيندايغايا. وفي أعقاب ما أعرب عنه البنك الدولي من شواغل، بذلت الأمانة التنفيذية جهودا لكفالة عدم انتهاك المرسوم لشروط الاتفاقات القائمة، في إطار البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإحلاق وإعادة الإدماج، بين الحكومة والبنك الدولي والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، صدر مرسوم جديد ينص على أن الآلية أنشئت للبت في قضايا راندا دون غيرها. وقد أتاح ذلك للحكومة المضي في التحقق من صفة الأفراد المعنيين كمقاتلين، وجرى عملية التحقق تلك في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وتسلم المقاتلون القسطن الأول من مجموعة حوافز إعادة الإحلاق عند استكمال عملية التسريح في ١٧ نيسان/أبريل. وإضافة إلى ذلك، فإن القصر الستة والعشرين الذين نُقلوا من راندا إلى مركز تسريح جيتغا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أُعيدوا إلى أسرهم في آذار/مارس ٢٠٠٧. وسيتلقى هؤلاء القصر أيضا الدعم المقدم في إطار البرنامج الوطني إلى الأطفال المحاربين المسرّحين.

٤١ - واتخذت الحكومة، بمساعدة الشركاء الثنائيين، المزيد من الخطوات لإصلاح قطاع الأمن. فقد أجرت وزارة الدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين استعراضا شاملا للهياكل

الإدارية وهيكل الموارد البشرية في نطاق الوزارة وفي قوة الدفاع الوطني، وذلك بدعم من حكومة بلجيكا. وقامت الحكومة الهولندية كذلك بتمويل التدريب المقدم في مجال إدارة الموارد البشرية إلى حوالي ١٠٠ ضابط من ضباط الدفاع الوطني.

٤٢ - ويجري أيضا تناول التحديات المرتبطة بإدماج قوات الدفاع الوطني، ومنها تفاوت المؤهلات والتدريب والخبرة بين المقاتلين. وتخطط الوزارة لوضع نظام لإدارة شؤون الأفراد من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة لقوة الدفاع الوطني المدججة. وإرساء هذا النظام سيتيح أيضا للوزارة وهيئة الأركان العامة تعزيز قيادتهما لقوة الدفاع الوطني وسيطرتهما عليها إضافة إلى تقوية قدرتهما في مجال الإدارة المالية. ومن الضروري أيضا إجراء إحصاء لجميع أفراد قوة الدفاع الوطني وهو ما يستلزم توفير المساعدة المالية المناسبة.

٤٣ - وبُذلت جهود أيضا لتحسين الإدارة الداخلية داخل الشرطة الوطنية البوروندية. فقد شارك كبار مديري الشرطة في حلقة عمل اشترك في تنظيمها كل من الشرطة الوطنية وهيئة البلجيكية للتعاون التقني وتناولت دور الشرطة وتقنيات أعمالها في المجتمع الديمقراطي. وقد أجمع المشاركون على ضرورة وضع مدونات للأخلاقيات والسلوك للشرطة الوطنية باعتبار أن ذلك من الأولويات القصوى. وفي هذا الصدد وفي سياق الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي للشرطة الوطنية، قام أحد الخبراء بتنفيذ تقييم مستقل لمهام مكتب المفتش العام داخل الشرطة الوطنية وقدم توصيات بشأن كيفية تعزيز قدراته. وإنني أحث شركاء بوروندي على تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية البوروندية لبناء القدرات في هذا المجال الهام.

٤٤ - وبالرغم من إحراز بعض التقدم، فإن هناك تحديات رئيسية في مجال إصلاح قطاع الأمن لا تزال تنتقص من قدرة الأجهزة الأمنية على الوفاء بمسؤولياتها على نحو فعال. وفي هذا الصدد، يؤثر قصور التدريب والمعدات والقدرات اللوجستية تأثيرا شديدا على قدرة الأجهزة الأمنية على أداء مهامها اليومية.

جيم - الأسلحة الصغيرة

٤٥ - في إطار الاستراتيجية الوطنية للحكومة بشأن نزع سلاح المدنيين وانتشار الأسلحة الصغيرة نظمت اللجنة التقنية لنزع سلاح المدنيين سلسلة من حلقات العمل لتوعية وسائط الإعلام بأنشطتها ولتدريب كوادرها وأعضاء الدوائر الأمنية على الاتفاقات الدولية والإقليمية المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير استخلصت اللجنة التقنية أيضا بعض الدروس من برنامج الأسلحة مقابل التنمية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعدادا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

دال - حقوق الإنسان

٤٦ - رغم أن بعض التحديات الخطيرة لا تزال قائمة، فقد اتسمت الفترة المستعرضة في هذا التقرير ببعض التطورات الإيجابية في ميدان حقوق الإنسان. وكان تعزيز حقوق الإنسان وضرورة دعم وتنمية حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني من القضايا البارزة في البيانات العامة للرئيس نكورونزيزا مؤخرا.

٤٧ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر أصدر الرئيس مرسوما لتخفيف جميع أحكام الإعدام وتخفيف الأحكام على بعض فئات المسجونين وإطلاق سراح آخرين، من بينهم كبار السن والمرضى الذين لا يوجد أمل في شفائهم. وأمر الرئيس أيضا بإطلاق سراح المسجونين الذين كان اعتقالهم مخالفا للإجراءات القانونية. وتم إطلاق سراح ما مجموعه ٥٨٨ ٢ سجينا وتخفيف ما مجموعه ٨٦٢ حكما بعد تنفيذ المرسوم الجمهوري. ومع ذلك لا يزال الاكتظاظ الشديد في سجون بوروندي التي تمتلئ فعلا بضعف طاقتها من السجناء يمثل تحديا لن يوجد حل له إلا من خلال إصلاح شامل وتعزيز طاقة قطاعي القضاء والإصلاحات.

٤٨ - أثار الخبر المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، أثناء زيارته إلى البلد في الفترة من ١٣ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير، عدة قضايا رئيسية مع الحكومة، منها التحقيق المنتظر في ادعاءات تنفيذ أحكام إعدام بإجراءات موجزة في ٣٠ رجلا في مقاطعة مويينغا في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦. وفي شباط/فبراير عين وزير العدل لجنة قضائية ثانية لاستكمال التحقيق. وفي خطوة جديدة بالترحيب قام وزير الدفاع بتيسير اتصال هذه اللجنة بالأفراد العسكريين المتورطين في هذه القضية. وقالت التقارير إن استنتاجات اللجنة القضائية قد سلمت إلى وزير العدل في نهاية شهر نيسان/أبريل. وسيكون الإسراع برفع الدعوى في هذه القضية الهامة دليلا يثبت التزام الحكومة المعلن بتحسين مراعاة سيادة القانون وحقوق الإنسان.

٤٩ - ولكن على صعيد أقل إيجابية، لم يحرز تقدم كبير في التحقيقات في معظم الادعاءات الأخرى الخاصة بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وخاصة الانتهاكات التي حدثت قبل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وفي حين أن الادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب العسكريين قد تناقصت منذ بدء نفاذ وقف إطلاق النار، فقد حدثت زيادة أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير في ادعاءات ارتكاب تجاوزات من جانب أفراد الشرطة الوطنية البوروندية، من بينها حالات تعذيب أو سوء معاملة للمشتبه فيهم أثناء وجودهم رهن الاحتجاز لدى الشرطة. واستمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

في تقديم حالات إلى السلطات المعنية، ويتابع جميع الحالات المعلقة متابعة منهجية مع هذه السلطات.

٥٠ - وخلال هذه الفترة استمر تعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي مع الحكومة ومع الشركاء من المجتمع المدني في مسائل حقوق الإنسان، بما يشمل العديد من أنشطة الترويج لحقوق الإنسان التي ركزت على زيادة الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز قدرة الصحفيين والنقابات العمالية.

٥١ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أطلق رئيس الجمهورية أنشطة لبدء إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي متعاوناً عن كثب مع الحكومة، بتنظيم حلقات عمل في شباط/فبراير وآذار/مارس لممثلي المجتمع المدني وللعاملين في وسائط الإعلام لشرح دور ومسؤوليات وأهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وخاصة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

هاء - حماية الأطفال

٥٢ - قامت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح السيدة رادىكا كوما راسوامي، أثناء زيارة لها إلى بوروندي من ١٠ إلى ١٣ آذار/مارس، بمتابعة ثلاث مسائل تبعث على القلق كان الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح التابع لمجلس الأمن قد أثارها وهي: (أ) تجنيد واستخدام الأطفال في قوات التحرير الوطنية؛ (ب) احتجاز القصر المرتبطين بقوات التحرير الوطنية؛ (ج) العنف الجنسي ضد الأطفال، وبخاصة البنات. واجتمعت ممثلي الخاصة مع الرئيس نكورونزيزا ومسؤولي الوزارات الحكومية المعنية والجهات المانحة والشركاء في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني والأطفال المتأثرين بالصراع.

٥٣ - وقد شعرت ممثلي الخاصة بالتشجيع بسبب التقدم الذي أحرزته الحكومة، بما في ذلك إطلاق سراح الأطفال المحتجزين في السجون وزنانين الاحتجاز لدى الشرطة المتهمين بالمشاركة في الجماعات المسلحة وبخاصة قوات التحرير الوطنية. وأعربت عن أملها في أن يطلق في أقرب وقت ممكن سراح الأطفال الاثني والعشرين الباقين في سجن ميمبا لاقحامهم بتهم مشابهة. ورحبت أيضاً بإعادة توحيد ٢٦ طفلاً مع أسرهم في مركز تسريح جيتيغا قبل زيارتها. وأكدت كذلك على أن جميع الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، سواء ظلوا في صفوف قوات التحرير الوطنية أو كانوا محتجزين في السجون أو أطلق سراحهم مؤخراً يجب أن يحصلوا على الدعم الكامل لإعادة اندماجهم في المجتمع.

واو - الإصلاح القضائي

٥٤ - قامت الحكومة بتحليل وإقرار مشروع قانون جنائي منقح وهو الآن معروض على البرلمان لاعتماده. ويقترح مشروع القانون المنقح تغييرات هامة تشمل إلغاء عقوبة الإعدام وتجريم التعذيب كما أنه يتضمن أحكاماً جديدة لحماية المرأة من العنف الجنسي وحماية الأطفال. ويشمل أيضاً أحكاماً تتعلق بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وبذلك سينشأ في بوروندي اختصاص عالمي للملاحقة هذه الجرائم التي لا تخضع لقانون التقادم وتُستثنى من العفو العام ولكنها لا تُستثنى من العفو الرئاسي.

٥٥ - وقامت فرقة عمل من خبراء من بوروندي بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل بإعداد مسودة أولى لقانون وطني منقح للإجراءات الجنائية، لكي يتماشى مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها بوروندي. وستناقش هذه المسودة الآن في عدة حلقات عمل مواضيعية مع أعضاء البرلمان والمسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والممارسين القانونيين والممثلين الدبلوماسيين وخبراء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لكفالة حصول المسودة على تأييد واسع النطاق.

زاي - العدالة الانتقالية

٥٦ - بناء على طلب من الحكومة قام فريق تقني من الأمم المتحدة، شمل ممثلي مكتب الشؤون القانونية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بإجراء مناقشات مع الحكومة في الفترة من ٥ إلى ١٠ آذار/مارس لتوضيح القضايا التي لم تتم تسويتها وتصل بإنشاء آليات العدالة الانتقالية. وهذه القضايا هي: طبيعة عملية التشاور الوطنية التي تسبق إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة؛ وعدم انطباق العفو العام على جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب؛ والعلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة؛ ومسألة استقلال المدعي العام. واقترب الجانبان من التوصل إلى فهم مشترك فيما يتعلق بطابع ونطاق ودور حكومة بوروندي ومشاركة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وشعب بوروندي في عملية تشاور وطنية واسعة النطاق. وستطلب مسألة العفو العام والروابط بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة ومسألة استقلال المدعي العام مزيداً من الحوار بين الأمم المتحدة والحكومة.

حاء - عودة اللاجئين

٥٧ - اتسم الربع الأول من عام ٢٠٠٧ بانخفاض كبير في مستوى عودة اللاجئين البورونديين من جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث عاد ٩١٢ لاجئاً فقط في الفترة ما بين

١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ نيسان/أبريل. ويتباين ذلك تباينا حادا مع الارتفاع الكبير في عدد اللاجئين بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الشامل في أيلول/سبتمبر الماضي. وقد يكون الوضع السياسي والأمني غير المستقر نتيجة لتعطل تنفيذ الاتفاق عاملا هاما في تثبيط اللاجئين عن العودة. وقد تكون الحالة الإنسانية والاقتصادية العسيرة والافتقار إلى الأغذية والحبوب في بوروندي رادعا آخر للعائدين في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل. وبالتالي قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنقيح خططها وتقدر الآن أن عدد العائدين خلال عام ٢٠٠٧ سيبلغ ٦٥ ٠٠٠ لاجئ بدلا من ٨٠ ٠٠٠ لاجئ.

٥٨ - وفي الوقت نفسه واصلت سلطات جمهورية تنزانيا المتحدة طرد البورونديين الذين تعتبرهم مهاجرين غير شرعيين، رغم أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي تأكد من أن كثيرين من المطرودين كانوا من المقيمين لمدة طويلة في تنزانيا ولكنهم لم يتقدموا بطلبات الحصول على مركز اللاجئين عن طريق مفوضية اللاجئين. وقيل إن الكثيرين قد أُلقي القبض عليهم في القرى التي استقروا فيها، وهناك العديد من التقارير التي تتحدث عن سوء معاملتهم قبل طردهم من جانب المسؤولين التنزانيين.

طاء - الحالة الإنسانية

٥٩ - تفاقمت الحالة الإنسانية بسبب الأمطار الغزيرة في نهاية عام ٢٠٠٦ وبداية ٢٠٠٧ وهو ما أضر بتوافر الأغذية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أنشأت الحكومة صندوقا للتضامن لدعم السكان المتضررين في مقاطعات مورامبيا وبوبانزا وكاروزي وكابانزا وسيبيتوك ونوغوزي ورويحي لمدة أربعة أشهر حتى ٣٠ نيسان/أبريل. وأنشأت أيضا لجنة توجيهية برئاسة وزير الداخلية والأمن العام لتنسيق أعمال التخطيط والتصدي الحكومية لهذه الأزمة.

٦٠ - ومن ١٩ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أجرى ممثلون من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع سلطات المقاطعات، تقييما مشتركا سريعا لتقدير الحالة في مقاطعتي جتيغا ونوغوزي. وأظهرت النتائج أن المحاصيل الكفافية الرئيسية، بما فيها البقول والذرة والأرز والبطاطا والخضراوات كانت أكثر المحاصيل تأثرا.

٦١ - وانخفض نتيجة ذلك إنتاج الأغذية عموما بحوالي ٣ في المائة عن مستويات الإنتاج المنخفضة جدا أصلا، وأدى ذلك إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك ستؤثر قلة الكميات المتوافرة من بذور البقول تأثيرا خطيرا على موسم الحصول التالي الذي ينتظر جنيّه في حزيران/يونيه.

٦٢ - وركزت الوكالات الدولية المتخصصة استجابتها الأولية على مسائل الإصحاح والوقاية من الأوبئة وتوزيع مجموعات تتضمن بنودا غير غذائية على الأسر المتضررة في منطقة ريف بوجومبورا وفي مقاطعة سييتوك. وقامت الحكومة من جانبها بتعزيز طاقة المراكز الصحية بالقرب من المناطق المغمورة بالفيضانات مع تقديم عقاقير إضافية وشبكات البعوض. ويبدو حتى الآن أن هذه الجهود أدت إلى نتائج إيجابية وأمكن تجنب تفشي الأوبئة. وركزت معظم الأنشطة الإنسانية في شباط/فبراير وآذار/مارس على الاستعداد لموسم الزراعة الثاني. ووزع برنامج الأغذية العالمي حصص إعاشة غذائية على قرابة ٦٠ ٠٠٠ أسرة في ست مقاطعات من المقاطعات الأكثر تعرضا لنقص الأغذية. وبالتعاون مع وزارة الزراعة قدمت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات غير حكومية الحبوب والأدوات إلى أكثر من ٣٤٥ ٠٠٠ أسرة في أنحاء البلد.

٦٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير انطلقت عملية نداء موحد لجمع مبلغ ١٣١,٦ مليون دولار لصالح بروندي. والمبلغ المتجمع حتى الآن لعام ٢٠٠٧ هو ٤٧ مليون دولار من المساهمات والالتزامات و ٢٩ مليون دولار من التبرعات غير المعقودة. وأنا أشجع المتبرعين على المساهمة بسخاء لهذه العملية. إذ أن هذه الموارد المطلوبة بسرعة ستساهم إلى حد كبير في دعم السلام في بروندي.

باء - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٦٤ - رغم حالات التأخير، فإن التحضيرات لعقد مؤتمر المائدة المستديرة للجهات المانحة لبروندي لا تزال جارية ومن المقرر الآن أن يعقد هذا المؤتمر في بوجومبورا في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو. وقد تطرقت وزارة التخطيط بشكل مستفيض إلى معايير تحديد مجالات الأولوية للتمويل، بالتنسيق مع الجهات المانحة والجهات المعنية قبل تقديم وثائق اجتماع المائدة المستديرة إلى الحكومة لاستعراضها وإقرارها.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في دعم عملية الانتعاش وتعزيز السلام. وفي ٧ آذار/مارس، قام رئيس البنك الدولي بزيارة بروندي لتقييم مشاريع البنك. وفي لقاءاته مع المسؤولين الحكوميين، ومع ممثلي القطاع الخاص، والمجتمع المدني، كرر الرئيس التزام البنك بدعم بروندي، وشجع الحكومة في الوقت نفسه على اتخاذ تدابير للقضاء على الفساد. وفي هذا الصدد، أعلن أيضا أن البنك سيقدم زهاء ١٨٠ مليون دولار لتمويل خمسة مشاريع لدعم الحكم الرشيد.

٦٦ - وأعلن صندوق النقد الدولي، الذي عين مؤخرا ممثلاً مقيماً في بوروندي، أنه سيصرف مبلغاً قدره ١٠,٧ ملايين دولار في سياق ترتيبات التسهيلات الخاصة بالحد من الفقر وتحقيق النمو.

٦٧ - وما زال شركاء بوروندي الثنائيون يشاركون بنشاط أيضاً في جهود تعزيز السلام في البلد، مما أدى إلى عدد من الزيارات الثنائية الرفيعة المستوى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بهدف تعزيز التعاون ودعم الشراكات في مجال التنمية.

٦٨ - وفي غضون ذلك، انتهى وضع الصيغة النهائية لخطة العمل لورقة استراتيجية الحد من الفقر الوطنية وأقرتها الحكومة في ١١ نيسان/أبريل. وفي هذا الصدد، يقدر أن الحكومة ستحتاج خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ إلى ٦٤٠,٩ مليون دولار لتمويل أنشطة التنمية، منها ٢٤٧,٨ مليون دولار لدعم الميزانية.

سادساً - الملاحظات

٦٩ - خلال عام ٢٠٠٦، واجهت العملية الديمقراطية الوليدة في بوروندي تحديات كبيرة. فالتوترات بين الحكومة والأحزاب السياسية، وسائط الإعلام والمجتمع المدني، والتقارير التي تفيد بتفشي الفساد وبحوث انتهاكات جسيمة على نطاق واسع لحقوق الإنسان، وخاصة انتهاكات ارتكبتها أجهزة الأمن الوطنية، هددت بتقويض الجهود المضنية التي يبذلها البورونديون لبناء أسس متينة للسلام والتنمية المستدامين.

٧٠ - وفي حين أن الوضع العام لا يزال هشاً، يشجعني عدد من الخطوات الواعدة التي اتخذها الرئيس نكورونزيزا وحكومته منذ بداية هذا العام. فتحسن العلاقات مع وسائط الإعلام والمجتمع المدني، والالتزام بتحسين حالة حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتعهد القيادة الجديدة للحزب الحاكم بالعمل بأسلوب شامل وبروح تعاونية مع جميع الأحزاب السياسية، هي تطورات نرحب بها.

٧١ - لذلك، من الجوهرى أن تواصل الحكومة ويواصل شركاؤها الوطنيون الحوار في تصديهم للتحديات التي ستنشأ حتماً في عملية توطيد السلام. ومعالجة العقبات التي تقف في طريق السلام معالجة شفافة وضمن إطار القانون، يستطيع القادة البورونديون أن يكفلوا عدم الإضرار بالتقدم الذي أحرز حتى الآن. وسيكون المضي قدماً في الإصلاحات الإدارية عاملاً رئيسياً في هذا الصدد، مع الحوار الشامل بين الأحزاب السياسية، والدعم المتواصل لتطوير قدرات المجتمع المدني ووسائط الإعلام.

٧٢ - ومشاركة حكومة بوروندي الاستباقية والإيجابية على الصعيد الإقليمي أمر مشجع أيضا. وإحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وانضمام بوروندي رسميا إلى جماعة شرق أفريقيا في تموز/يوليه ينبغي أن يضاعفا من تعزيز التكامل الإقليمي وأن يتيح فرصا هامة لتنمية بوروندي وجيرانها. وإني أثني على حكومة وشعب بوروندي لاستضافتهما الأمانة التنفيذية الجديدة لمؤتمر البحيرات الكبرى، وعلى التزام الحكومة بالتصديق على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في الدورة البرلمانية المقبلة.

٧٣ - وعمل الحكومة مع لجنة بناء السلام حتى الآن يسهم أيضا في توطيد السلام في البلد. وأملني أن يكون الإطار الاستراتيجي، بعد أن تعتمده الحكومة ولجنة بناء السلام، منهجا فعالا للشراكة والدعم المتواصل لتوطيد السلام في بوروندي.

٧٤ - ويعلق شعب بوروندي آمالا عريضة على عوائد السلام الفورية. وهي تشمل تحسينات ملموسة في الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية الأساسية، فضلا عن تادي انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها العاملون في قطاع الأمن. ولكن جهود الحكومة الرامية إلى تقديم الخدمات الأساسية لا يزال يعرقلها عدم توافر الموارد ومحدودية القدرات. لذلك ينبغي للسلطات أن تضاعف جهودها لكفالة حوكمة الاقتصاد بطريقة تتسم بالشفافية والفعالية. وفي هذا السياق، ينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل القيام بدور نشط في الدعوة إلى تعبئة الموارد من أجل بوروندي وأن تساعد في ضمان نجاح مؤتمر المائدة المستديرة المقبل للجهات المانحة. وإني أحث شركاء بوروندي الدوليين في التنمية على المساعدة في تهيئة القدرات المؤسسية اللازمة لتمكين الحكومة من استخدام الموارد التي تقدمها الجهات المانحة أحسن استخدام.

٧٥ - وكما ذكر أعلاه، رغم التقدم المحرز، لا يزال البلد يواجه تحديات هائلة. ويشكل تعطل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل حاليا مدعاة للقلق على وجه الخصوص. ومن الجوهري أن تنتهي هذه المرحلة النهائية من عملية السلام بنجاح ودون إبطاء، كي يتسنى لجميع البورونديين أن يركزوا على المهمتين العاجلتين الماثلتين أمامهم وهما المصالحة الوطنية وإعادة التعمير. ولتحقيق ذلك، يلزم توافر حسن النية الحقيقية لدى جميع الأطراف المعنية.

٧٦ - إن الالتزام الذي قطعتة الحكومة على نفسها بأن تمضي قدما في هذه العملية واعتزامها تلبية مطالب قوات التحرير الوطنية جديدة بالثناء. وإني أمل أن تستمر حكومة بوروندي في استكشاف المزيد من الحوافز السياسية وغيرها من الحوافز التي من شأنها أن تبني الثقة وتضع نهاية للمأزق الحالي. وإني أحث قيادة قوات التحرير الوطنية، من جانبها، على أن تحترم التزاماتها وتمضي قدما على الفور في تنفيذ الاتفاق.

٧٧ - وكانت جهود مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، وفريق التيسير الجنوب أفريقي لعملية السلام، والاتحاد الأفريقي هامة في مساعدة الأطراف البوروندية على دفع عملية السلام قدما. وبينما تقع المسؤولية بوضوح على الأطراف البوروندية فيما يتعلق بكفالة ألا تذهب جهودها الرامية إلى توطيد السلام هباء، فإن المشاركة الدولية ستظل ضرورية لطى صفحة مرحلة الانتعاش وتوطيد السلام. وستواصل الأمم المتحدة دعمها النشط لجميع التدابير البناءة في هذا الشأن، ولا سيما التدابير التي تعالج الأسباب الجذرية للصراع.

٧٨ - والأساس المتين للاستقرار في بوروندي يتطلب، في جملة أمور، إحراز تقدم كبير في مجال إصلاح قطاع الأمن، ويشمل ذلك تقديم التدريب والمعدات الكافية على نحو مركز ومستمر، وضمان سيطرة المدنيين على القوات المسلحة. وينبغي أيضا توفير الموارد الضرورية للشرطة الوطنية لبوروندي لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بالأمن الداخلي. ويشكل تدريب أجهزة الأمن على معايير حقوق الإنسان في بوروندي عنصرا أساسيا أيضا لضمان الاستقرار الوطني للبلد مستقبلا. إلا أن وضع نهاية للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها بعض أفراد هذه الأجهزة لا يمكن أن يتحقق إلا ببذل جهود دؤوبة وملموسة من جانب الحكومة للقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب.

٧٩ - وسيعتمد السلام الدائم أيضا على كيفية تصالح البورونديين مع نتائج ماضيهم المفجع وإقامة مستقبل مشترك. ويؤمل أن يتم التوصل إلى تفاهم مشترك بين الحكومة والأمم المتحدة قريبا بشأن المسائل الواردة في الفقرة ٥٦ أعلاه. فمن شأن ذلك أن يتيح للأمم المتحدة مواصلة المفاوضات مع الحكومة لوضع إطار قانوني لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة وإقامة محكمة خاصة تستند إلى أعلى معايير العدالة وحقوق الإنسان الدولية. وستواصل الأمم المتحدة نهجا يستند إلى المبادئ، ولكنه بناء وعلمي لبلوغ هذا الهدف. ويمكن لزيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المقبلة إلى بوروندي أن تيسر إحراز تقدم في هذا المجال.

٨٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لمثلي التنفيذي لبوروندي، يوسف محمود، ولجميع موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي للعمل الذي قاموا به من أجل توطيد السلام في بوروندي. كما أعرب عن تقديري لجميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لمساهماتهم السخية من أجل قضية السلام في هذا البلد.